EP

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

UNEP(DEPI)/MED IG.20/4
3 February 2012

ARABIC
Original: ENGLISH

خطة عمل البحر المتوسط

الاجتماع العادى السابع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية
حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط
وبروتوكولاتها

باريس (فرنسا)، 8-10 شباط/فبراير 2012

مشروع إعلان باريس

مشروع إعلان باريس

نحن، رؤساء وفود 22 طرفا متعاقدا في اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها، المجتمعين في باريس، فرنسا، في 10 شباط/فبراير 2012؛

إذ نشير إلى إطار التعاون الإقليمي الذي نشأ من خلال خطة عمل البحر المتوسط منذ عام 1975 والذي *يرغب* الآن في تكييفه مع السياق السياسي الجديد *وقد عقد العزم* على دعم التعاون الإقليمي الفعال لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة في البحر المتوسط من خلال التزام سياسي قوي؛

إذ يسلم بقيمة وأهمية خطة عمل البحر المتوسط ومساهمتها في تحديد الإطار المشترك القانوني والناظم ودورها الرائد على المستوى العالمي في تحديد وتنفيذ تدابير وسياسات الحماية والتنمية المستدامة في البيئة البحرية للبحر المتوسط ومناطقها الساحلية؛

إذ يساورنا بالغ القلق نتيجة التهديدات التى تتواصل في تهديد البيئة البحرية في البحر المتوسط بما في ذلك التلوث من مصادر برية وأنشطة الاستكشاف والاستغلال في عرض البحر والنفايات والاستخدام المفرط والاستغلال الخطر المحتمل للموارد الطبيعية الهشة وخسارة التنوع البيولوجي وتدهور التربة والتآكل الساحلي *إذ نشير* إلى أنه إذا تمت حماية البحر المتوسط ونظمه الإيكولوجية في المناطق الساحلية وجرى إدارتها لغرض التنمية المستدامة، سيسمح هذا بالاستخدام المستدام للسلع والخدمات التى توفرها البيئة البحرية خلال أجل طويل؛

[إذ نسلم بان التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة وكذلك توابع الأزمة الاقتصادية العالمية قد تؤثر على البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط؛ إذ نطلب إلى الأطراف أن تأخذ في الاعتبار الفرص السانحة والتهديدات المرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية هذه عند صياغة السياسات والاستراتيجيات في المستقبل لتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؛]

إذ نطلب إلى الأطراف التى لم تفعل ذلك حتى الآن أن توقع أو تصدق على البروتوكولات الأخرى المعتمدة *وإذ نسلم* بحاجة الأطراف المتعاقدة إلى الإيفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالاتفاقية وبروتوكولاتها والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات العلاقة والتزاماتها بمقتضي استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

إذ نؤكد من جديد الالتزامات السياسية التى تمت في المؤتمرات السابقة للأطراف في اتفاقية برشلونة، وخاصة نتائج مؤتمر الأطراف الذي عقد في ألميرية في عام 2008 بشأن، من بين جملة امور، اعتماد منهج النظام الإيكولوجي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وحسن الإدارة؛

إذ نؤكد من جديد أيضا الالتزامات التى تمت في مؤتمر الأطراف الذي عقد في مراكش في عام 2009 بشأن الأعمال المتعلقة بتغير المناخ وتشجيع حسن الإدارة في إطار خطة عمل البحر المتوسط؛

إذ نلاحظ التقدم المحرز في دعم خطة عمل البحر المتوسط، خاصة بدء النفاذ في عام 2011 لبروتوكول "عرض البحر" وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط، وهو اول صك قانوني ملزم في العالم من هذا النوع، *وإذ نسعي* إلى ضمان تنفيذهما الفعال والجماعي والمسؤول ونحن على وعي بضرورة تنفيذهما في الوقت المناسب من خلال خطط عمل؛

إقتناعا منا بالحاجة إلى تكييف الهيكل التشغيلي لخطة عمل البحر المتوسط مع التطورات المؤسسية المعاصرة وتعدد العاملين السياسيين والمدنيين والبيئيين والماليين والوعي بالحاجة إلى إدارة سليمة للميزانية والاستدامة المالية والاستخدام الفعال للموارد؛

إذ ندرك أن فاعلية الاصلاحات الهيكلية في المستقبل وتنفيذ برامج العمل تتطلب التنفيذ العاجل لاستراتيجية حشد الموارد المعتمدة بمشاركة العاملين الإقليميين والعالميين المعنيين؛

إذ نؤكد من جديد أهمية النظام الناظم الشامل للاتفاقية، كمحفل قانوني لمقررات السياسية؛

إذ نشير إلى إطار التعاون الأوروبي المتوسطي الذي وفره، من بين جملة أمور، الاتحاد من أجل البحر المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية ودعوتهما إلى تعزيز التنمية المستدامة وخاصة إزالة التلوث في البحر المتوسط، وخاصة من خلال مبادرة آفاق عام 2020 للاتحاد الأوروبي من بين مبادرات أخرى؛

إذ نرحب بنتائج الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي عقد في ناجويا في عام 2010 والذي حقق اتفاقا عالميا لحماية التنوع البيولوجي العالمي وتنميته وإعتماد استراتيجية جديدة تهدف إلى وقف خسارة التنوع البيولوجي، مع برنامج لصيانة البيئة البحرية؛

وقد صممنا على تنفيذ توصيات الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالموائل البحرية والأنواع، خاصة بشأن استخدام المناطق البحرية المحمية كأداة لحماية البيئة البحرية وتحديد مناطق بحرية ذات أهمية إيكولوجية وبيولوجية؛

إذ نؤكد على الحاجة إلى تحسين التعاون بين جميع العاملين في مجال البيئة البحرية والساحلية في البحر المتوسط *وإذ نرحب* بالتعاون الجارى مع أمانة الاتحاد من أجل البحر المتوسط واللجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر المتوسط واتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمة البحرية الدولية والتعاون في المستقبل مع المنظمات ذات العلاقة مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛

قررنا العمل معا للحفاظ على ثروة وإستدامة النظم الإيكولوجية وسلع وخدمات البحر المتوسط لتكون مثالا لمناطق أخرى من العالم ومن ثم المساهمة في إعتماد تدابير عالمية على المستوى العالمي للحماية والتنمية المستدامة وإدارة البيئة البحرية؛

إذ ندرك الفرصة التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012، المعروف باسم ريو+20، لتحقيق تقدم حقيقي، من بين جملة أمور، لحسن إدارة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والعزم على تناول البيئة البحرية وشواغل التحديات الكبيرة التى سيجرى تناولها في المؤتمر؛

إذ نحيط علما مع التقدير بالتقرير المشترك بين المؤسسات الذي يمهد الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "مخطط البحار والاستدامة الساحلية" الذي عرض في الدورة 36 لليونيسكو؛

عقدنا العزم على الاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 لغرض تحقيق التزامات عالمية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بما في ذلك المسائل البحرية ذات العلاقة؛

وبموجب هذا قررنا العمل على:

- اتخاذ جميع التدابير الضرورية لجعل البحر المتوسط بحرا نظيفا وصحيا ومنتجا مع صيانة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛

بواسطة

- إعادة تأكيد التزاماتنا السياسية بالحماية والتنمية المستدامة للبحر المتوسط ومناطقه الساحلية من خلال منهج النظام الإيكولوجي لإدارة الأنشطة البشرية تنفذ على مراحل في الدورات العادية؛
- إنشاء شبكة من المناطق البحرية المحمية متسقة وتدار جيدا في البحر المتوسط، بما في ذلك في أعالي البحار وتنفيذ خطة عمل آيشي التى اعتمدتها اتفاقية التنوع البيولوجي، خاصة تحقيق هدف 10 في المائة من المناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط بحلول عام 2020؛
- دعم التعاون الإقليمي من أجل تقييم علمي للمناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية، فيما يتعلق بالعمل العالمي الذي تطلع به اتفاقية التنوع البيولوجي والجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- تكثيف الجهود لمنع التلوث من مصادر برية، مثل الفضلات البحرية، من خلال اعتماد وتنفيذ تدابير ملزمة قانونا والتلوث من أنشطة عرض البحر وأنشطة بحرية، من خلال خطط عمل إقليمية؛
- دعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط باعتبارها الأداة الوحيدة لدول البحر المتوسط، ورؤية متكاملة للمناطق الساحلية والأساس لتنميتها المستدامة؛
- تنفيذ خطة عمل توافق عليها الأطراف بأسرع وقت ممكن؛
- التسليم بالحاجة إلى تحسين التناسق بين المستويات المختلفة لحسن إدارة السواحل، تستكملها الأطر الأمثل الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- التصديق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من قبل الأطراف في اتفاقية برشلونة؛
- الاتصال مع الخطط والبرامج العالمية والإقليمية ذات العلاقة، خاصة من خلال التخطيط المكاني للنقل البحري، لدعم والتحقيق الأمثل للأهداف الكبرى لاتفاقية برشلونة؛

تناول الشواغل الرئيسة بشأن البيئة البحرية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

- دعم التزامات قوية باعتبارنا دول أعضاء في الأمم المتحدة بشأن الإدارة المستدامة للموارد البحرية وصيانة التنوع البيولوجي البحري؛

- طلب لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة اقتراح سياسات لأطراف خطة عمل البحر المتوسط لتنفيذ اقتصاد "أزرق" للبحر المتوسط، وهو شكل من الاقتصاد "الأخضر" يطبق على البحار والمحيطات، واعتبار استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة إطار سياسة استراتيجية ملائمة؛
- دعم النظر في موضوع البحار والبدء في مفاوضات العملية التى بدأتها الجمعية العامة، لغرض ضمان أن الإطار القانوني للصيانة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق خارج الولاية القضائية الوطنية يجرى تناول هذه القضايا بفاعلية بواسطة تحديد الثغرات والطرق في المستقبل، بما في ذلك من خلال تنفيذ الصكوك الحالية والتطورات الممكنة للاتفاق متعدد الأطراف بمقتضي اتفاقية الأمم التحدة لقانون البحار. ويشمل هذا الاتفاق سلسلة من النظم تشمل المناطق البحرية المحمية والحصول على الموارد الجينية وتقاسم الفوائد من استخدامها وتقييم أثر الأنشطة البشرية؛
- الترويج لانجازات أهداف جدول أعمال القرن 21 وخطة جوهانسبيرج لتنفذ في البحر المتوسط؛
- دعم إعداد تقرير حالة البيئة البحرية بحلول عام 2014 بما في ذلك الجوانب الاجتماعية الاقتصادية الذى طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- السعي لتحقيق تقدم حقيقي في حسن إدارة التنمية المستدامة والبيئة وتقديم الدعم، في هذا الصدد، للموقف الذي أعربت عنه العملية التحضيرية الإقليمية الأفريقية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في بيانها الجامع الفريقي (أديس ابابا، إثيوبيا، 20–25 تشرين الأول/اكتوبر 2011) ومن قبل الاجتماع التحضيري الإقليمي لـ UNECE لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (جنيف، سويسرا، 1–2 كانون الأول/ديسمبر 2011) والاتحاد الأوروبي في مساهمته في ريو+20 في شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)؛

– **وضع شروط لحسن الإدارة المؤسسية تتسم بالشفافية والفاعلية ومعززة لضمان حالة بيئية جيدة للبحر المتوسط؛**

- بواسطة تضافر التآزرات مع الشركاء العالميين تهدف إلى التمويل الأمثل لأنشطة خطة عمل البحر المتوسط وتخصيص الموارد؛
- بواسطة تشجيع الأمانة في جهودها للانتهاء، في اسرع وقت ممكن، من اتفاقات التعاون مع أمانات الاتحاد من أجل البحر المتوسط واتفاقية التنوع البيولوجي واللجنة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط؛
- بواسطة مواصلة التفكير بشأن إصلاح مؤسسي لخطة عمل البحر المتوسط، باشتراك جميع العاملين في مجال البيئة البحرية في إطار منهج قائم على المشروعات لغرض دعم حسن إدارة خطة عمل البحر المتوسط؛
- بواسطة الدعوة، خلال مؤتمر الأطراف الثامن عشر، إلى النظر في مقترح للإصلاح المؤسسي لخطة عمل البحر المتوسط يصاغ بالتعاون الوثيق مع الأطراف المتعاقدة.